

_التربية البيئية ودور المشرع الجزائري في خلق التوازن بين الحق في التنمية والحق في البيئة

د. بقنيش عثمان

أ. عيساني رفيقة

مقدمة:

إن وسائل حماية البيئة الثلاثة هي: (العلم + قانون + تربية) = حماية
البيئة = التحدي لمشكلات البيئة.

- إن الحق في البيئة الصحية يعتبر من حقوق الإنسان، وأن المعايير الدولية التي
يرد ذكر البيئة مباشرة فيها هي أساس العهد الدولي الخاص بالحقوق
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث تنص المادة (12) من هذا العهد
ذات أهمية كبيرة في شأن تقرير حق الإنسان في الحياة وفي بيئة صحية
مناسبة، فقد نصت على:

تقر الدول الأطراف في العهد الحالي بحق كل فرد في المجتمع في الحصول
على أعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

1- تشمل الخطوات التي تتخذها الدول الأطراف في العهد الحالي للوصول
إلى تحقيق كلي لهذا الحق ما هو ضروري من أجل:

أ- العمل على خفض نسبة الوفيات في المواليد وفي وفيات الأطفال،
من أجل التنمية الصحية للطفل.

ب- تحسين شتى الجوانب البيئية والصناعية.

ج- الوقاية من الأمراض المعدية والمتفشية والمهنية ومعالجتها.

د- إتاحة المناخ والظروف التي تؤمن الخدمات والعناية الطبية في حالة المرض.

- إن أول اعتراف صريح بالحق في البيئة الصحية جاء في إعلان بستوكهولم و ريو كصكين غيرملزمين ولم يكن المقصود من هذين الإعلانين إقامة حقوق والتزامات قانونية، إلا أنهما أسهما في تطوير القوانين الدولية والوطنية.

ملاحظة:

الدستور الجزائري لم يشر الى موضوع حق البيئة واكتفى في نص المادة 54 الى الحق في الرعاية الصحية والوقاية من الامراض المعدية . في حين ان بعض الدساتير مثل جنوب افريقيا، كوريا الجنوبية (لكل مواطن الحق في بيئة صحية طيبة) الفلبين البيرو البرتغال كلها تضمنت نصوص دستورية في هذا النطاق.

إن الوعي البيئي المرتبط بالتربية البيئية يمثل أحد وسائل حماية البيئة وأهدافها لأنها يعملان على غرس السلوك الايجابي وتنميته تجاه البيئة، ويسعيان الى إيجاد وعي وطني بأهمية البيئة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاونية، بحيث تؤدي إلى إشراك السكان طوعاً لا إكراهاً وبطريقة مسؤولة وفعالة في صياغة القرارات التي تحسن نوعية البيئة بجميع مكوناتها.

ومن هذا المنظور تأتي ضرورة تنمية الوعي البيئي عند الفرد خلال تربيته بيئياً ثم وضع القوانين والتشريعات البيئية التي تحكم العلاقة بين الفرد وبيئته.

إن القوانين والتشريعات البيئية التي تحكم العلاقة بين مكونات النظام البيئي، تعتبر ضرورة هامة من أجل حماية البيئة، كما أن المعرفة الشاملة بعمليات القوانين الطبيعية، وبالمشكلات البيئية من شأنها أن تسمح بتجنب

السياسة العشوائية في استثمار موارد البيئة. وعلى الرغم من أهمية التشريع البيئي وقوانين حماية البيئة، فإن الكثير من الناس يسيئون الى البيئة من نواحي عديدة.

في ضوء ما ذكر أعلاه نجد ضرورة التركيز على التربية البيئية، والوعي البيئي، وأهمية تعزيزهما بالقوانين البيئية، اخذين بنظر الاعتبار أن القانون بمفرده لا يكفي، ولا بد من رادع داخلي.

التربية البيئية: يعد الانسان الكائن الفعال الذي يؤثر، من خلال أنشطته، تأثيراً كبيراً في بيئته سلباً او ايجاباً، مما يبين أهمية اعداده وتربيته بيئياً. ثم ان القوانين البيئية التي تحكم العلاقات بين مكونات البيئة لاتقبل التغير، بينما يقبله السلوك الإنساني لأنه يتشكل بالتعلم والتربية. ان المعرفة الشاملة بعمليات القوانين الطبيعية، وبالمشكلات البيئية من شأنها ان تسمح بتجنب السياسة العشوائية في استثمار موارد البيئة¹.

فعلى الرغم من أهمية التشريع البيئي وقوانين حماية البيئة فان الكثير من الناس يسيئون إلي البيئة من نواحي عديدة (رمي الفضلات في غير اوقاتها او اماكنها، ضوضاء عن قصد، رعي جائر، سرقة، اشعال النار في الغابات.... الخ) على الرغم من وجود قوانين محددة للعقوبات، فالقانون بمفرده لا يكفي ولا بد من وجود رادع داخلي ينمو بالتربية منذ الصغر. وبالتربية يكتسب الإنسان المعارف والمهارات والإتجاهات والقيم التي تساعده على التعامل العقلاني الرشيد مع هي الجانب من التربية الذي يساعد الناس على العيش بنجاح على كوكب الأرض، وهو ما يعرف بالمنحى البيئي للتربية. كما تعرف التربية البيئية على أنها تعلم كيفية ادارة وتحسين العلاقات بين الأنسان وبيئته بشمولية

¹ - سعيداني لوناسي صحيفة، التربية والتوعية البيئية كوسائل وقائية لحماية البيئة ص12

وتعزيز، كما تعني التربية البيئية كذلك تعلم كيفية استخدام التقنيات الحديثة وزيادة إنتاجيتها وتجنب المخاطر البيئية وإزالة العطب البيئي القائم واتخاذ القرارات البيئية العقلانية.

أولاً: تعريف التربية البيئية

لقد تعددت تعريفات التربية البيئية، وخصوصاً على المستوى العالمي من خلال المؤتمرات البيئية، وكذلك حاول الكثير من الباحثين خوض هذا المجال:

1- يمكن تعريفها بأنها مجموعة من المعارف والاتجاهات والقيم اللازمة لفهم العلاقة المتبادلة بين المتعلم وبيئته التي يعيش فيها، تحكم سلوكه إزاءها وتثير ميوله واهتماماته فيحرص على المحافظة عليها وصيانتها، من أجل نفسه ومن أجل مجتمعه.

2- وقد عرفت التربية البيئية على المستوى الدولي بأنها: "عملية تهدف إلى توعية سكان العالم بالبيئة الكلية وتقوية اهتمامهم بها وبالمشكلات المتصلة بها، وتزويدهم بالمعلومات والحوافز والمهارات التي تؤهلهم أفراداً وجماعات للعمل على حل المشكلات البيئية، والحيلولة دون ظهور مشكلات جديدة. وهذه العملية مستمدة مدى الحياة حتى توجد مساهمة غير منقطعة ومسؤولية متواصلة لبناء هذه البيئة".

3- تعريف التربية البيئية الذي حدده برنامج اليونسكو: هي عملية تهدف الى توعية سكان العالم بالبيئة الكلية¹، وتقوية اهتمامهم بها، والمشكلات المتصلة بها، وتزودهم بالمعلومات والحوافز والمهارات التي تؤهلهم فرداً وجماعات، والعمل

¹ - زياد ليلة، اليات مشاركة المواطنين في حماية البيئة، ملتقى وطني دور المجتمع المدني في حماية البيئة،

على حل مشكلات البيئة والحيلولة دون ظهور مشكلات جديدة، وتكون هذه العمليات مستمرة وتكون متواصلة لبناء هذه البيئة".

وبشكل محدد اصدر مؤتمر ستوكهولم 1972 توصية رقم (96) تدعو منظمة اليونسكو للأمم المتحدة لاتخاذ التدابير اللازمة لبرنامج جامع لعدة فروع علمية للتربية البيئية، سواء داخل المدرسة او خارجها، على ان يشمل البرنامج كل مراحل التعليم ويكون موجها لكافة الافراد (المتعلمين) والمجتمعات البشرية لإدارة شؤون البيئة والمحافظة عليها وصيانة مواردها وذلك في حدود الامكانيات المتاحة لهم. لقد كانت التوصية (رقم 96) اساسا ومنطقا هاديا لبرنامج البيئة والتعليم البيئي، حيث مكنت اليونسكو من تحديد الاهداف لبرنامج دولي في التربية البيئية، وهو ما تم تأكيده في مؤتمرات عديدة بعدها على راسها مؤتمر قمة الارض 1992.

ثانيا: أهمية التربية البيئية

وسائل حماية البيئة الثلاثة هي: (العلم + قانون + تربية) = حماية البيئة
= التحدي لمشكلات البيئة.

إن علاقة الانسان بالبيئة مرت بمراحل تطور تعكس ظهور المشكلات البيئية وتعمدها، حيث لبت كل حاجات الانسان، بينما ادى النمو السكاني المتزايد وسعي الإنسان لإشباع حاجاته إلى أحداث ضغط متزايد على كل النواحي البيئية بصورة مباشرة وغير مباشرة، من خلال انتاج كميات هائلة من الملوثات التي فاقت قدرة الطبيعة على التخلص منها. وقد اكد العديد من علماء البيئة على أن التطور التكنولوجي وسوء توجيهه أدى إلى الاستغلال السيء للموارد الطبيعية مما أدى بالتالي إلى حدوث العديد من المشاكل البيئية.

ومن هنا برزت أهمية التربية البيئية والوعي البيئي لمواجهة الاخطار التي تنتج في الاساس عن الإنسان وممارسته الخاطئة، وتأتي أهمية التربية البيئية نتيجة للأمور التالية:

1- النمو السكان المتزايد وغير المنظم وسعيهم لتوفير الغذاء مما شكل ضغطاً كبيراً على البيئة. فعدد سكان العالم باتبالغ (6.5) مليارات نسمة وفي زيادة مستمرة.

2- التصحر وزيادة المساحات الزراعية المتحولة الي اراضي قاحلة..

3- تجريد الجبال والتلال من الاشجار التي يتم استخدامها في صناعة الورق والصناعات الاخرى، مما ادى الى حدوث الانجرافات في التربة، وزيادة نسبة ثاني اوكسيد الكاربون في الهواء اصف الى ذلك الزحف البشري باتجاه هذه المناطق.

4- انقراض الحيوانات والنباتات البرية نتيجة لصيد غير المنظم والرعي الجائر، ونتيجة الزحف البشري مما ادى الي اختفاء العديد من الكائنات البرية. وهذا كله يؤدي الي حدوث خلل في التوازن البيئي.

5- التلوث الكبير الذي يحدث في الانهار والبحار والمحيطات نتيجة لاستخدام هذه المناطق كأماكن للتخلص من المياه العادمة، والصناعية، والنوية، ونتيجة لتسرب النفط من الناقلات العملاقة والتي يمكن اعتبارها قنابل بيئية تسير في المحيطات.

6- الاستخدام الغير منظم للمبيدات الحشرية لمكافحة الآفات، مما أدبالي القضاء على العديد من الكائنات الحية المفيدة في الزراعة التي تؤدي الى ايجاد توازن بيئي.

7- الهجرة من الريف الى المدن مما ادى الى اكتظاظ سكاني في هذه المناطق وزيادة المشكلات الاجتماعية والصحية فيها، حيث اصبحت هذه المدن عبارة عن مناطق ملوثة تشكل خطورة على حياة الانسان.

8- زيادة عدد المصانع والورش الصناعية، وزيادة عدد المكائن والسيارات التي نفتت الادخنة والمواد المسببة للتلوث، ولاسيما القديمة منها المتواجدة في مناطق قريبة من الاماكن السكنية.

كل هذه الامور السالفة الذكر شكلت عوامل تدفع بضرورة الاهتمام بالتربية البيئية واعطائها مكانة خاصة في اي نظام تربوي، طالما ان مهمة التربية بالدرجة الاساس في المحافظة على الفرد الانساني من كل العوامل التي يمكن ان تؤثر في نموه من كافة النواحي، ولاسيما الجسمية منها والصحية، بل وكذلك العمل على تنميته وإعدادها بأفضل شكل ممكن.

ثالثا: أهداف التربية البيئية¹

من خلال ما تقدم يمكن القول أن التربية البيئية تهدف الى تخفيف جملة من الأمور أهمها، ما يلي:

1- اطلاع الافراد والجماعات وتعريفهم ببيئتهم الطبيعية، وما فيها من أنظمة بيئية، وكذلك تعريفهم بالعلاقة المتبادلة الموجودة بين مكونات البيئية الحية وغير الحية واعتماد كل منهما على الآخر.

2- مساعدة الأفراد والجماعات على اكتساب وعي بالبيئة الكلية، عن طريق توضيح المفاهيم البيئية.

3- إبراز الأهمية الكبيرة للمصادر الطبيعية، واعتماد كافة النشاطات البشرية عليها

4- إبراز الآثار السيئة لسوء استغلال المصادر الطبيعية،

5- تصحيح الاعتقاد السائد بأن المصادر الطبيعية دائمة لا تتضب، علماً بأن المصادر الطبيعية منها الدائم والمتجدد والناضب. واستبعاد فكرة أن العلم وحده

¹ - بوعافية سامية نور الجمعيات البيئية في التربية البيئية ص18، ملتقى وطني دور المجتمع

المدني في حماية البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة جيجل 2012

يمكن أن يحل المشكلة مع أن المشكلة في حد ذاتها تكمن في الإنسان نفسه واستنزافه لهذه المصادر بكل قسوة.

6- توضيح ضرورة بل حتمية التعاون بين الأفراد والمجتمعات عن طريق إيجاد وعي وطني بأهمية البيئة

7- التحليل العلمي الدقيق للتصرفات التي أدت الى الأخلال بالتوازن البيئي

8- تصحيح الاعتقاد السائد والشائع بان الابتكار والمستحدثات الصناعية يمكن أن تصبح بديلاً للمصادر الطبيعية.

9- انطلاقاً من مبدأ (الوقاية خير من العلاج) تعتبر تعليم التربية البيئية ضرورة في المدارس لأن قلة الوعي البيئي لدى الافراد سبب رئيسي لدمار ما حولهم .

رابعاً: المصطلحات المرتبطة بالتربية البيئية

1- الوعي البيئي¹: عبارة عن ادراك الفرد لمتطلبات البيئة عن طريق إحساسه ومعرفته بمكوناتها، وما بينهما من العلاقات، وكذلك القضايا البيئية وكيفية التعامل معها. والوعي البيئي لا يمكن أن يتحقق فقط من خلال التعليم، انما يتطلب خبرة حياتية طبيعية. وهناك فرق اساسي بين التربية والوعي. فربما يتعلم الفرد بمعلومات كثيرة عن نبات ما من النباتات النادرة، ويعرف الكثير عن صفاته لكنه في نفس الوقت، يقتلعه ولا يهتم به.

فالتوعية البيئية عبارة عن برامج أو نشاطات التي توجه للناس عامة او لشريحة معينة بهدف توضيح وتعريف مفهوم بيئي معين، أو مشكلة بيئية لخلق اهتمام وشعور بالمسؤولية وبالتالي تغيير اتجاههم ونظرتهم، وأشراكهم في إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة البيئة

¹ - محسن محمد امين قادر، التربية و الوعي البيئي واثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي،

ماجستير العلوم البيئية الاكاديمية العربية في الدنمارك، 2009 ص 21 الوعي البيئي ص 46

2- **التنور البيئي:** المقصود بالتنور البيئي هو أحد أهم غايات التربية البيئية وتتمثل في إعداد المواطن المتنور بيئياً وقد شرع (Disiner 1992) في تحديد المفهوم من خلال دراسته للعلاقة بين التنور البيئي والتربية البيئية في حين عرض (David 1974) تصوره عن مفهوم التنور البيئي بأنه يتضمن استخدام ما لدى الأفراد من وعي في بحث وتتبع أسباب المشكلات البيئية والعمل على تجريب واختيار البدائل المتعددة لحل هذه المشكلات.

دور القانون في حماية الحق في البيئة الصحية:

إذا كان الأمر يتطلب الالتزام بأخلاقيات تربوية تجاه البيئة في إطار التربية البيئية لكي نشعر بالهدوء والامان. بان هذه الاخلاقيات تعتبر ثروة قوية تعمل على تعديل الاتجاهات السلوكية للانسان نحو احترام البيئة مما يضمن اعادة التوازن البيئي، بعد ان هددته الكثير من المخاطر بسبب غياب الاخلاقيات البيئية عن الممارسات التي كان يمارسها الانسان وهو يسير في عكس التيار ضد نفسه وبيئته. وهكذا يمكن للتربية البيئية ان تلعب دوراً اساسياً في درء المشكلات البيئية وحلها، ولكنه من الواضح ان الجهود التربوية لن تؤتي ثمارها الكاملة اذا تجاهلت بعض العوامل الهامة الاخرى، ومنها على سبيل المثال ان يكون هناك تشريع يسعى الى تحقيق نفس الأهداف.

وعليه فانه لا بد من تنبيه الإنسان¹ للمحافظة على البيئة. وتحذيرها إذا ما حاول الاعتداء عليها، وردعه ومعاقبته إذا اعتدى عليها فعلا، وذلك هو دور القانون في حماية البيئة. اذ ان القانون بشكل عام يجب أن يتماشى بقواعده الملزمة المنظمة للسلوك البشري مع ما يطراً في المجتمع من تطورات.

¹ - وناس يحي، الاليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه جامعة تلمسان 2007،

- أولاً: بعض الأطر والآليات القانونية الدولية للحماية البيئية

حظي موضوع الآليات والاطر القانونية باهتمام دولي كبير منذ فترة ليست قصيرة، فمنذ عام 1950 اهتم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذه المسألة وبالتدابير الخاصة بحماية البيئة وصيانتها. ومنها على سبيل المثال:

1. الاتفاقية الدولية لحماية الطيور، باريس 1950.
2. الاتفاقية الدولية لحماية النباتات، روما، 1950.
3. اتفاقية انشاء منظمة حماية النباتات في اوروبا وبحر الابيض المتوسط، باريس، 1951.
4. اتفاقية المسؤولية المدنية في ميدان الطاقة النووية، باريس، 1960.
5. معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجووفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء، موسكو، 1963.
6. الاتفاقية الدولية الخاصة المسؤولية المدنية عن الضرر الناجم عن التلوث بالنفط، بروكسل، 1969.
7. الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط في 11 نيسان 1963، وفي تشرين الاول 1969.
8. الاتفاقية الدولية المتعلقة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، بوصفها موئلا لطيور الماء، رام سار، 1971.
9. معاهدة حظر وضع الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في قاع البحار والمحيطات وفي باطن الأرض، لندن موسكو، واشنطن، 1971.
10. الاتفاقية الخاصة بالمسؤولية المدنية في ميدان النقل البحري للمواد النووية، بروكسل، 1971.
11. الاتفاقية الدولية المتعلقة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الضرر الناجم عن التلوث بالنفط، بروكسل، 1971.

12. اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن القاء الفضلات من السفن والطائرات، اسلو، 1972
13. اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن اغراق النفايات ومواد اخرى، مكسيكو، واشنطن، 1972.
14. اتفاقية الاتجار الدولي في انواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واشنطن، 1973.
15. بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث، اثينا، 1980.
- 16-اتفاقية هلسنكي الخاصة بحماية البيئة البحرية في بحر بلطيق لعام 1974.
- 17-اتفاقية برشلونة الخاصة بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث لعام 1974.
- 18 - اتفاقية الكويت الاقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث عام 1978.
- 19 - معاهدة جدة بشأن حماية البيئة للبحر الاحمر وخليج عدن لعام 1982،
- 20- واتفاقية جنيف الخاصة بتلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود لعام 1989،
- 21- اتفاقية مناخ الارض التي انبثقت عن مؤتمر قمة الارض الذي عقد في عام 1992.

وكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية لمنع التلوث البيئي وتدهوره.

- ثانيا: دور القانون الوطني في حماية البيئة: (ابراز دور المشرع الجزائري في خلق التوازن بين الحق في التنمية والحق في البيئة)

وهذه هي مهمة قانون البيئة أو كما يسمى أحيانا (قانون حماية البيئة) او (القانون البيئي). وقانون البيئة هو ذلك الفرع من فروع القانون الذي يسعى الى أيقاف لكل مسلك أنساني (أوالخدمنه) إذا كان من شأنه أن يؤثر على العوامل

الطبيعية التي ورثها الإنسان على الأرض. ويتضح من هذا ان الهدف من قانون البيئة هو حماية الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان وباقي الكائنات الحية، من الأنشطة التي قد تؤدي إلى اختلال التوازن الطبيعي القائم، بشكل يهدد بتدهور الحياة الإنسانية أو يؤدي للقضاء عليها.

ان قانون البيئة هو ظاهرة اجتماعية مصدرها القانون العام والخاص والدولي وقانون العقوبات يسعى الى إيقاف كل سلوك أنساني من شأنه أن يؤثر على العوامل الطبيعية على الأرض وهدفه حماية البيئة من الأنشطة التي تؤدي إلى اختلال التوازن الطبيعي القائم.

بالنسبة للمشرع الجزائري فقد نظم موضوع حماية البيئة في قانون مستقل بها والى جانبه مجموعة من النصوص القانونية حاول من خلالها المشرع الجزائري خلق التوازن بين الحق في التنمية في مختلف الميادين والحق في البيئة¹.

1- قراءة في قانون حماية البيئة 03-10: المؤرخ في 20/07/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة :

نجد أن المشرع حدد الآفاق التي يصبو إلى تحقيقها والمبادئ التي يتأسس عليها، حيث نصت المادة الأولى على مايلي: " يحدد هذا القانون قواعد حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ."

كما تضمنت المادة الثانية جملة من الأهداف التي يرجى تجسيدها من وراء سن قواعد حماية البيئة ومن هذه الأهداف نجد ترقية تنمية وطنية مستدامة والعمل

¹ - صديقي مسعود مسعودي محمد، الجاية البيئية كاداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مؤتمر علمي دولي بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة سطيف، 07-08/04/2008

على ضمان إطار معيشي سليم والوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها وإصلاح الأوساط المتضررة، وترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء وتدعيم الإعلام وتحسيس الجمهور لضمان مشاركته في تدابير حماية البيئة كما احتوت المادة 3 من القانون السالف الذكر على مبادئ عامة وأساسية ينبغي احترامها والعمل بها كمبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي الذي بمقتضاه يجب مراعاة عند القيام بأي نشاط، تجنب إلحاق ضرر بالتنوع البيولوجي. وتضمنت ذات المادة مبدأ يتحمل من خلاله كل شخص يتسبب بنشاطه في إلحاق ضرر بالبيئة نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والنقليلص منه.

أ - خصائص قانون حماية البيئة:

من قراءتنا لقواعد قانون حماية البيئة الجزائري، توصلنا إلى استخلاص جملة من الخصائص التي يتسم بها وتتلخص أساسا فيما يأتي:

- هو قانون ذو طابع إداري : وذلك ما يتجلى بوضوح من السلطات والامتيازات الممنوحة للدولة لتحقيق المنفعة العامة، كما يظهر ذلك أيضا في الوسائل الإدارية التي خولها المشرع للإدارة للتدخل من أجل حماية النظام العام البيئي مثل سلطة الدولة في منح التراخيص، الأوامر، الحظر

- هو فرع من فروع القانون العام: كونه ينظم العلاقة بين الإدارة والأفراد كما أن حماية البيئة تدخل في إطار المصلحة العامة.

- قواعد قانون حماية البيئة تتسم بالطابع الإلزامي: ذلك لأنها قواعد أمر، لا يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفتها لكونه قد تضمن نصوصا قمعية وجزاءات ضد كل مخالف لأحكامه

- هو قانون متعدد المجالات: وهذا نظرا لكونه يعالج موضوع البيئة، هذا الأخير الذي يتسم بتنشعبه وكثرة مجالاته والمشاكل البيئية المثارة في الواقع.

-قواعد قانون حماية البيئة تتسم بالجمع بين الجانب التشريعي والجانب المؤسساتاتي: ذلك لأنه يحدد بعض الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة وفي المقابل يرصد جملة من الأجهزة من وزارات وجماعات إقليمية وهيئات تعمل على ضمان حماية البيئة

- قانون حماية البيئة يتسم بالحدثة ؛ ذلك أن سن قواعده كان كرد فعل للتطورات الصناعية والتكنولوجية والبيئية التي عاشتها الجزائر كغيرها من الدول الأخرى.

ب- تقنيات قانون حماية البيئة:

النقطة الأولى: الإجراءات الإدارية الكفيلة بحماية البيئة:
ينتهج المشرع الجزائري في وصفه للقواعد القانونية المتعلقة بحماية البيئة الطابع الإزواجي في الصياغة، فهو يحدد الإجراءات الوقائية¹ التي تحول دون وقوع الاعتداء على البيئة من جهة، ومن جهة أخرى يحدد الجزاءات المترتبة عن مخالفتها، وحينما نتكلم عن الإجراءات الوقائية التي يضعها المشرع بصفة عامة فإننا نقصد بذلك تلك القواعد القانونية التي تمنع وقوع السلوك المخالف لإرادة المشرع وهي تعد بمثابة الوقاية السابقة المخولة للمؤسسات التنفيذية لضبط كافة الاعتداءات التي تنتهك القواعد القانونية.

لقد وضع المشرع الجزائري مجموعة من الإجراءات الوقائية لحماية البيئة في مختلف جوانبها سواء فيما تعلق منها بحماية الموارد المائية أو المجال الطبيعي أو الإطار المعيشي، من خلال الإجراءات القانونية التي تناولتها القوانين التي تصب

¹ - رائف محمد لبيت الحماية الاجرائية للبيئة، رسالة ماجستير كلية الحقوق جامعة المنوفية مصر

في الإطار العام لحماية البيئة وتتمثل أهم هذه الوسائل في التراخيص، المنع (الحظر) دراسات التأثير والتصريح أو نظام التقارير.

ونظرا لاعتبار الترخيص أهم هذه الأساليب كونه الأسلوب الأكثر تحكما ونجاعة لما يحققه من حماية مسبقة على وقوع الاعتداء كما أنه يرتبط بالمشاريع ذات الأهمية والخطورة على البيئة سيما المشاريع الصناعية وأشغال البناء وكذلك المركبات والمنقولات الأخرى التي يؤدي في الغالب استعمالها إلى استنزاف الموارد الطبيعية والمساس بالتنوع البيولوجي، وعليه خصصنا له مجالا واسعا مقارنة بالأساليب الأخرى إلا أن هذا لا يعني التقليل من أهمية الوسائل الأخرى إذ أن البعض منها يتداخل ومن ذلك علاقة الترخيص بدراسة التأثير، إذ أن الحصول على الأولى يستدعي استيفاء الثانية، غير أن مجال تطبيق أسلوب الترخيص ينصب حول المشاريع ذات الخطورة مقارنة مع نظام التقارير الذي يتطلبه المشرع في بعض النشاطات التي لا تصل فيها الخطورة إلى الدرجة التي تتطلبها المشاريع الخاضعة للترخيص.

النقطة الثانية: الجزاءات المترتبة على مخالفة الإجراءات القانونية:

الآليات الإدارية: وإن أعطى المشرع الإدارة سلطة الضبط في مراقبة التوازن البيئي وذلك بمنحها وسائل التدخل عن طريق استعمال امتيازات السلطة العامة إلا أنه قيدها بإتباع جسامه المخالفة المرتكبة ونوع التدخل، وعادة ما تأخذ شكل الإخطار (الإعذار)، الوقف الجزئي للنشاط أو الوقف الكلي عن طريق سحب الرخصة، كما أن المتمتعن في قوانين المالية يلاحظ آلية جديدة في يد الإدارة رسمها المشرع في قانون المالية 91 / 25 لسنة 1992 وهو الرسم على التلويث خاصة لمواجهة آثار التلويث الصناعي.

الجزء المدني: لقد سبق القول أن تطور الحياة الاقتصادية والعلمية الناجمة عن توسيع استخدام الآلات والمواد المضرة قد شكل عائقا كبيرا أمام تقاوم الأزمة البيئية التي يعيشها الإنسان حاليا مما دعي بالمشرع في كل الدول أن يتدخل محاولا منه إيجاد صيغة قانونية لإعادة هذا التوازن البيئي بدءا من استعماله لآلية الحماية الإدارية، لكن لم يكتفي بهذا فقط بل أدخل نوعا جديدا من الحماية المدنية هذه الأخيرة تأخذ طابعا خاصا عن المفهوم التقليدي للمسؤولية المدنية في القانون المدني في ما يخص عناصر الضرر البيئي لتحديد المسؤولية ونوع التعويض المنجر عنه.

الجزء الجزائي: إن المشرع الجزائري من خلال النصوص القانونية المتعلقة بحماية البيئة اعتمد على القواعد المنصوص عنها في قانون العقوبات وهكذا وصفت الأفعال المجرمة بالمخالفات أو الجنح وفي بعض الأحيان بالجنايات وهو نفس التقسيم المعتمد في التشريعات المقارنة.

فحسب قانون البيئة كرس المشرع حماية جنائية لكل مجال طبيعي، فمنع الاعتداء أو المساس بالتنوع البيولوجي، والبيئة الهوائية والمائية وكذلك البيئة الأرضية والمحميات إلى جانب المساحات الغابية وذلك من خلال نصوص تشريعية متنوعة تضمنت أحكاما جزائية تطبق بشأن المخالفين لها.

2- قراءة في أمثلة من النصوص القانونية الجزائرية حاولت التوفيق بين الحق في التنمية والحق في البيئة:

- قانون 03-01 المؤرخ في 17/02/2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة في المواد 02-05-06.

- قانون 01-20 المؤرخ في 12/12/2001 المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته في المواد 01-04-09-11-12-13-14.

- قانون 04-09 المؤرخ في 14/08/2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة في المواد 02

خاتمة:

لابد من التركيز على مفهوم المواطنة البيئية والمتمثل في إنشاء منظومة تكاملية تكافلية بين الجهات الحكومية المعنية وجمعيات النفع العام وأفراد المجتمع والجهات المعنية بتعزيز المواطنة البيئية واستثمار جمعيات النفع العام والفرق التطوعية الشبابية بانجاز مشاريع تستفيد منها الدولة والعمل على توصيل المفاهيم البيئية في شتى مجالاتها.

تهدف المواطنة البيئية بصفة عامة إلي غرس مجموعة من القيم والمبادئ والمثل لدى أفراد المجتمع صغارا كانوا ام كبارا، لتساعدهم في أن يكونوا صالحين وقادرين على المشاركة الفعالة والنشطة في كافة قضايا البيئة ومشكلاتها وبذلك يتطور مفهوم المواطنة ويصبح له مدلول اشمل يتعدى كون الإنسان مواطنا داخل وطنه فقط، إلي كونه عضوا نشيطا وفاعلا وسط المجتمع البشري ككل، أي أن عليه واجبات تجاه العالم كله مثلما له واجبات نحو وطنه، بالتالي يصير مواطن ذو صبغة عالمية يحمل على عاتقه مسؤولية أوسع نطاقاً نحو بيئته ككل، وبذلك يصبح مفهوم المواطنة البيئية والسلوك البيئي الصحيح ضرورة وجودية لبقاء الإنسان وليس مجرد رغبة أو شعار، له أن يختاره أو يرفضه.

قائمة المراجع:

- 1- رائف محمد لبيت الحماية الإجرائية للبيئة، رسالة ماجستير كلية الحقوق جامعة المنوفية مصر 2008
- 2- محسن محمد امين قادر، التربية و الوعي البيئي واثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، ماجستير العلوم البيئية الاكاديمية العربية في الدنمارك، 2009 ص 21 الوعي البيئي
- 3- سعيداني لونا سيحيفة، التربية والتوعية البيئية كوسائل وقائية لحماية البيئة، ملتقى وطني دور المجتمع المدني في حماية البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة جيجل 2012
- 4- زياد ليلة، اليات مشاركة المواطنين في حماية البيئة، ملتقى وطني دور المجتمع المدني في حماية البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة جيجل 2012
- 5- بوعافية سامية دور الجمعيات البيئية في التربية البيئية، ملتقى وطني دور المجتمع المدني في حماية البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة جيجل 2012
- 6- صديقي مسعود مسعودي محمد، الجباية البيئية كاداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مؤتمر علمي دولي بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة سطيف، 07-2008/04/08
- 7- وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه جامعة تلمسان 2007